الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

25 **ربيع أول** 1439 –13 **ديسمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يدعو الأمم المتحدة لمعالجة الانتهاكات الإنسانية في مختلف قارات العالم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/12/12/article_1297511.html

الرياض : واس
دعا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، منظمة الأمم المتحدة, ومجلس حقوق الانسان, إلى المبادرة بوضع آليات تنفيذية تسهم في معالجة الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان في مختلف قارات العالم منهم الروهينجا في ميانمار، وأطفال اليمن الذين يتم تجنيدهم من قبل ميليشيات الحوثي في الحروب دون وجه حق.
وقال الدكتور القحطاني في بيان له بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: يمر هذا اليوم والمملكة تنعم - ولله الحمد - بالأمن والاستقرار وهو الحق الذي تبنى عليه بقية الحقوق، وقد تابعت الجمعية باهتمام سير المملكة بخطوات متسارعة و حثيثة لتحقيق التنمية الإنسانية والحقوقية والاقتصادية في مختلف المجالات بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -, مشيراً إلى الأوامر والقرارات التي صدرت بهذا الشأن التي تدعم تعزيز حقوق الإنسان في المملكة .
وبين أن المملكة لم تنس التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان فنجدها في مقدمة الدول التي تساهم وتدعم الأعمال الإنسانية في مختلف مناطق العالم من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية .
ودعا رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى تدعيم الشفافية والالتزام بالأنظمة والقوانين وتطبيقها بالشكل الصحيح والعمل على تبسيطها والبعد عن الروتين والتعقيدات حيث يعد تبسيط القوانين أحد العوامل الرئيسية لإزالة المعوقات والصعوبات التي تواجه مشروعات التنمية ومكافحة الفساد .

د.القحطاني: واقع حقوق الإنسان يقتضي دوام التقييم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1645855

الرياض- سعيد المبارك
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د.مفلح بن ربيعان القحطاني أن مناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان هذه السنة تمر بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تحدث في مختلف قارات العالم، من قضية الروهنيجا في ميانمار إلى أطفال اليمن الذين يجندهم الحوثيين في الحروب، إلى قتل المدنيين في سوريا والعراق ومصر، إلى موت المهاجرين في البحر شمال أفريقيا على حدود دول أوروبا مدعية حماية حقوق الإنسان، إلى استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة؛ مما يولد الشعور بتراجع أهمية احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها ونشر ثقافتها على المستوى الدولي.

وقال إن هذا الأمر يتطلب أن تبادر الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان بوضع آليات تنفيذية تساهم في معالجة هذه القضايا وتكون بعيدة عن التحيز والانتقائية، مبينا أن هذا اليوم وعلى المستوى المحلي يمر والمملكة تنعم -ولله الحمد - بالأمن والاستقرار وهو الحق الذي تبنى عليه بقية الحقوق، موضحا بأن الجمعية قد تابعت باهتمام سير المملكة بخطوات متسارعة وحثيثة لتحقيق التنمية الإنسانية والحقوقية والاقتصادية في مختلف المجالات، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الاوامر والقرارات التي تدعم تعزيز حقوق الإنسان في بلادنا.

وأضاف: "لم تنسى المملكة التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، فنجدها في مقدمة الدول التي تساهم وتدعم الأعمال الانسانية في مختلف مناطق العالم من خلال «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية» حيث أعلنت المملكة مؤخرا أن حجم المساعدات التي قدمتها إلى اليمن خلال العامين الأخيرين تجاوزت الثمانية مليارات دولار، بالإضافة إلى العمل على إعادة تأهيل ألفين طفل يمني سنوياً ممن جنّدوا في الصراع من قبل الميليشيات الحوثية، كما نجد للمملكة مساهمات إنسانية وحقوقيه في معظم القضايا الأخرى".

وأضاف القحطاني أن الجمعية تدعو إلى تدعيم الشفافية والالتزام بالأنظمة والقوانين، وتطبيقها بالشكل الصحيح والعمل على تبسيطها والبعد عن الروتين والتعقيدات حيث يعد تبسيط القوانين أحد العوامل الرئيسية لإزالة المعوقات والصعوبات، التي تواجه مشروعات التنمية ومكافحة الفساد فقد ثبت من الواقع العملي أن انتشار الفساد ومنه الرشوة يعتمد أساساً على وجود التعقيدات أو عدم الوضوح الذي تتصف به بعض الأنظمة والقوانين والقرارات؛ مما يساعد على حرية التفسير وزيادة مساحة السلطة التقديرية لمن بيدهم سلطة التنفيذ ويزيد من فرص الانحراف عن الصواب والوقوع في شبهة الفساد، مؤكدا أن الأمر بلا شك يقتضي تقييم واقع حقوق الإنسان في المملكة بين حين وآخر حتى يكون بمثابة رصد للتقدم الحقوقي المتحقق، لتشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته وكشف لمواطن الخلل والقصور والعمل على معالجتها وتلافيها.

هيئة حقوق الإنسان : المملكة أخذت على عاتقها مواجهة جريمة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4149530

واس - الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، الذي يوافق اليوم السبت 25 شوال 1437هـ – 30 / 7 / 2016م ، أن جرائم الاتجار بالأشخاص تعد من أبشع الجرائم التي تنتهك حقوق الإنسان وتسلب حريته وتهدر كرامته.

وأوضحت أنه انطلاقاً من إيمان المملكة العربية السعودية بأهمية مكافحة هذه الجريمة بجميع أشكالها ومنع حدوثها، فقد أخذت على عاتقها مواجهتها، ومكافحتها، ونشر الوعي بخطورتها، فصدر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالمرسوم الملكي رقم م/40 وتاريخ 21 / 7 / 1430هـ. كما صدرت أنظمة أخرى تسهم في الحد من هذه الجريمة، كنظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، كما أصدر سمو وزير الداخلية قراراً باعتبار جريمة الاتجار بالأشخاص من الجرائم الموجبة للتوقيف.

وتقوم جهود المملكة في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص على مرتكزات تتمثل في المنع، والحماية، والمحاكمة، ومن الآليات التي وضعتها الدولة لمنع ومكافحة هذه الجرائم إنشاء اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بهيئة حقوق الإنسان، التي تم تشكيلها من وزارات: (الداخلية، والعدل، والثقافة والاعلام، والخارجية، والعمل والتنمية الاجتماعية)، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان.

وبينت الهيئة أن من مهام هذه اللجنة التنسيق مع الجهات التنفيذية ذات العلاقة لوضع آليات محددة للبحث النشط عن ضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص، أو الضحايا المحتملين لهذه الجرائم، وعند التعرف على حالات تتعلق بجرائم اتجار يتم ضبطها وتقديم مرتكبيها للمحاكمة، وتقديم الرعاية اللازمة للضحايا صحياً ونفسياً واجتماعياً وتوفير أماكن آمنه لإيوائهم.

وأكدت الهيئة أن المملكة تسعى من خلال تعاونها ومشاركتها مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية والدولية في العديد من الأنشطة والفعاليات لتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود لا سيما في شكلها الجديد المتمثل في جرائم الاتجار بالأشخاص. كما تعمل على بناء قدرات رجال إنفاذ الأنظمة في الجهات ذات العلاقة من خلال التدريب العام والمتخصص.

وتسعى الهيئة للتعريف بجرائم الاتجار بالأشخاص في مختلف وسائل الإعلام , كما تقوم اللجنة بتنسيق جهودها مع المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة لعقد شراكات، وإقامة العديد من ورش العمل والندوات التي تسهم في نشر المعرفة والتوعية بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

وفي هذه المناسبة فإن الهيئة تحث جميع المواطنين والمقيمين بإبلاغ الجهات المختصة عن أي جريمة من جرائم الاتجار بالأشخاص يتم رصدها، لتقوم هذه الجهات بإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وفقاً لما نصت عليه الأنظمة .

رفاه المواطن يتصدر 5 محاور ثابتة لخطابات الملوك

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=323676&CategoryID=5

يترقب مواطنو المملكة والمهتمون بالشأن السعودي والمنطقة في مختلف أرجاء العالم، اليوم، خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، تحت قبة مجلس الشورى، بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة للمجلس.

أكد المراقبون أن الخطابات الملكية التي يلقيها ملوك المملكة سنويا في المجلس تعدّ خارطة طريق تعكس سياسة الدولة وتوجهاتها في كثير من الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. فجميع من يقرأ الخطابات الملكية لملوك السعودية تحت قبة الشورى، لا بد أن يلاحظ أن تلك الخطابات تتمحور حول 5 محاور رئيسية، هي: «تنمية الوطن»، و«رفاه المواطن»، و«قضايا الأمتين العربية والإسلامية»، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، إضافة إلى التأكيد على ثوابت المملكة المستمدة من الشريعة الإسلامية، وخدمة الحرمين الشريفين والحجاج والمعتمرين.

مواكبة العصر

شهدت الخطابات الملكية في مجلس الشورى الإعلان عن عدد من القرارات المفصلية المصيرية، منها توجيه الملك خالد بن عبدالعزيز -يرحمه الله- في كلمة له أمام مجلس الشورى عام 1400، بمراجعة نظام مجلس الشورى، ودراسة إصدار نظام أساسي للحكم، كما دعا الملك فهد بن عبدالعزيز -يرحمه الله- في خطاب ألقاه تحت القبة في شعبان عام 1412، إلى إقامة نظام جديد لمجلس الشورى بمثابة تحديث لما هو قائم وتطوير له، بما يواكب واقع العصر، ويتلاءم مع الأوضاع الجديدة.

وفي سبتمبر 2011 كان المجلس على موعد مع قرار ملكي تاريخي يدعم المرأة السعودية، إذ أعلن الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يرحمه الله- دخول المرأة عضوا في مجلس الشورى السعودي ابتداء من عام 2013.

دور دبلوماسي

أسهم مجلس الشورى خلال السنة الأولى من أعمال الدورة السابعة التي انتهت في الثاني من ربيع الأول 1439، في دعم الجهود الدبلوماسية لتعزيز علاقات المملكة مع دول العالم وتوضيح مواقف المملكة من مختلف القضايا الإقليمية والدولية للمجالس البرلمانية الشقيقة والصديقة.

وفي رصد للإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمناسبة افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة للمجلس اليوم، أوضحت أن عدد الزيارات الرسمية الخارجية لرئيس المجلس والنائب والمساعد 6 زيارات رسمية، منها 4 لرئيس المجلس شملت: إندونيسيا، بنجلاديش، المجر، جورجيا، بينما قام نائب رئيس مجلس الشورى بزيارة إلى الجمهورية الفرنسية، كما قام مساعد رئيس المجلس بزيارة إلى مملكة إسبانيا.

واستقبل مجلس الشورى وفودا برلمانية على مستوى رؤساء المجالس ونوابهم وأعضاء من المجالس البرلمانية، من سويسرا وكندا وفرنسا وطاجكستان وبريطانيا وجمهورية القمر.

كما زار مجلس الشورى -خلال السنة الأولى- وزير العدل الجيبوتي، ومقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والنائب العام في جمهورية الجزائر، واستقبل رئيس المجلس 19 سفيرا من ممثلي السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المملكة.

مناسبات واجتماعات

سجل مجلس الشورى عددا من المشاركات في الاتحادات والمنتديات البرلمانية، بلغت في مجملها 16 مشاركة أبرزها المشاركة في أعمال الجمعية العمومية الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي، وفي أعمال الجمعية العمومية الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي.

وشارك المجلس في اجتماعات اللجنة الخاصة بالبرلمان الآسيوي، والمشاركة في أعمال الجمعية العمومية العاشرة لاتحاد البرلمانات الآسيوية في إسطنبول.

حقوق الإنسان في الصحافة

كما شارك في أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في المغرب، برئاسة رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وأسهم وفد المجلس في اجتماعات الجلسة الإجرائية الخاصة بانتخاب رئيس البرلمان العربي ونوابه، وتشكيل اللجان الدائمة للبرلمان، وانتخاب رؤساء اللجان ونوابهم، واجتماعات اللجان الدائمة والفرعية في القاهرة.

وضمن أنشطة المجلس الخارجية، شارك المجلس في كثير من المناسبات والاجتماعات البرلمانية، وكان لها الأثر في توطيد العلاقات وإبراز دور المجلس في تلك المجالات المطروحة للمناقشة، منها المشاركة في الدورة الثانية للبرنامج التعريفي الذي تنظمه هيئة حقوق الإنسان للاطلاع على آليات حقوق في جنيف، وكذلك المشاركة في أعمال ملتقى أمن الغذاء والماء في دول الخليج العربي بالبحرين.

توطيد العلاقات

على صعيد الدور المهم الذي تضطلع به لجان الصداقة في توطيد العلاقات الثنائية بين الدول الشقيقة والصديقة، وعلى صعيد البرلمانات والمجالس، فقد نشطت الشعبة البرلمانية في هذا المجال خلال عدد من الاجتماعات مع سفراء الدول الشقيقة والصديقة المعتمدين لدى المملكة، والزيارات المتبادلة مع الدول الشقيقة والصديقة المندرجة تحت لجان الصداقة البرلمانية من اللجنة الأولى وحتى العاشرة، إذ بلغ عدد اجتماعات اللجان 61 اجتماعا، كما بلغ عدد الزيارات التي قامت بها اللجان خلال السنة الماضية 8 زيارات، مما يؤكد دور الدبلوماسية البرلمانية في توطيد العلاقات.

دعم المرأة

حظيت المرأة السعودية باهتمام كبير من مجلس الشورى وأعضائه، نظرا لما تمتلكه من قدرات كبيرة عملية وعلمية، وبفضل كثير من الخطوات التي خطتها، إثباتا لنفسها ذاتيا ومحليا ودوليا في كل المجالات، مما مكّنها من الوصول إلى مواقع فاعلة وتحقيقها كثيرا من المكاسب والإنجازات المتنوعة في المحافظة على هويتها والتمسك بها، الأمر الذي قدم صورة مشرفة عن المرأة السعودية وإنجازاتها.

ويعد عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، داعما للمسيرة المتنامية للمرأة السعودية، فقد شملت رعايته المرأة بشكل خاص، لإدراكه أنها صانعة الأجيال، وأنها نصف المجتمع، لذا لا بد من فتح كل المجالات لها لخدمة وطنها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وهو ما جاءت به رؤية المملكة 2030 لتجعل المرأة أحد الأركان المهمة لبناء المستقبل.

بيئة آمنة

أحصى تقرير المجلس 54 قرارا صادرا من مجلس الشورى ذا صلة بالمرأة في عدة مجالات، ففي مجال العمل والإعداد لبيئة العمل، بلغ عدد القرارات 23 قرارا تضمن أبرزها مطالبة وزارة الخدمة المدنية فتح مجالات مناسبة للعمل في الأجهزة الحكومية، وحصر المشكلات المتعلقة بتوظيف المرأة، كما طالب المجلس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتوفير مقومات بيئة العمل الآمنة للمرأة في القطاع الخاص، فيما دعا مجلس الشورى هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية إلى تشجيع النساء على الاستثمار في المدن الصناعية وتشجيع توظيف السعوديات.

استقرار اجتماعي

احتل مجال حماية حقوق المرأة حيزا من اهتمام مجلس الشورى، إذ تضمن 15 قرارا، فقد طالب المجلس وزارة العدل بإعداد لائحة لحقوق المطلقة تحفظ حقوقها وحقوق أطفالها، كما طالب وزارة العدل بتنفيذ برامج تثقيفية لتوعية النساء بحقوقهن الشرعية والقانونية، ووافق المجلس في قرار آخر على إنشاء مجلس أعلى لشؤون الأسرة، وأيد في قرار آخر ضرورة حصول المرأة على بطاقة أحوال مدنية في خطة متدرجة لضمان حصول جميع السعوديات عليها، وطالب المجلس في أحد قراراته وزارة الشؤون البلدية والقروية باتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية، كما وافق المجلس على انضمام المملكة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واهتم مجلس الشورى في مجالات متعددة تخص المرأة، منها قراره الذي طالب فيه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالاهتمام بالمرأة المعيلة لأسرتها، وذلك بزيادة مخصصها من الضمان الاجتماعي، ومساندتها فيما يحقق استقرارها الاجتماعي والأسري، وطالب بمساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض، كالسن والحالة الزوجية وغير ذلك، وفي قرار آخر أصدره ضمن موافقته على مشروع الإستراتيجية الوطنية للإسكان، طالب المجلس بإيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات دون عائل، ضمن متن الإستراتيجية.

ودعا المجلس في قرار آخر إلى دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعالج قضايا المجتمع، مثل قضايا المرأة وحمايتها من العنف والطلاق، وما يترتب عليه من آثار مدمرة على الأبناء والأسر.

تخصصات وبرامج

فيما يخص تعليم المرأة، طالب المجلس بتخصيص مقاعد دراسية في الجامعات والكليات والمعاهد، وتخصيص وظائف لأبناء المطلقات والأرامل وذوي الإعاقات من المستفيدين من الضمان الاجتماعي، كما طالب برفع الطاقة الاستيعابية لقبول المتقدمات في معاهد وكليات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب التقني، والتوسع في افتتاح تخصصات وبرامج مهنية تتوافق مع طبيعة المرأة ورغبتها وحاجة سوق العمل، ودعا المجلس في أكثر من قرار إلى أهمية تفعيل الرياضة النسائية، سواء خلال تقارير الهيئة العامة للرياضة أو وزارة التعليم، إضافة إلى مطالبته بوضع سياسة وطنية لصحة المرأة.

الأنظمة واللوائح

في مجال الأنظمة واللوائح، ناقش المجلس العديد من الأنظمة واللوائح والتنظيمات وما في حكمها من تعديلات، وتنظيمات، وضوابط أو قواعد، إضافة إلى تفسير أنظمة أو مواد في نظام معين، وأصدر بشأنها عشرين قرارا، منها أنظمة وردت إلى المجلس بموجب المادة الخامسة عشرة من نظام المجلس، وأخرى بموجب المادة السابعة عشرة، ومقترحات لمشاريع أنظمة جديدة، أو تعديل أنظمة نافذة قدمها عدد من أعضاء المجلس استنادا إلى المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

ومن أهم الأنظمة التي قرر المجلس الموافقة عليها، مشاريع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ومكافحة غسل الأموال، وحقوق كبار السن ورعايتهم، والتعامل مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والقانون الموحد لحماية المستهلك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية.

فراغ تنظيمي

في شأن الموضوعات المتعلقة بالمرأة، والتي وصلت إلى المجلس من الحكومة، فإن لجان المجلس المختصة تدرس حاليا مشروع اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة والمقترحات المتعلقة ببرنامج الأسر المنتجة والتدريب المهني والحرفي للنساء، ودراسة تقدمت بها وزارة الداخلية بشأن الزواج المبكر للفتيات -زواج القاصرات- والمنتظر رفعه قريبا إلى الهيئة العامة لمجلس الشورى.

وأكد التقرير أن منح المرأة السعودية التي أثبتت جدارتها واستحقاقها، الفرصة للحضور الأكبر في مختلف مجالات التنمية التي تتطلع إليها المملكة العربية السعودية، يتطلب إيجاد الأنظمة لسد الفراغ التنظيمي، أو التعديل على أنظمة نافذة، المحفزة لها، والتي تمنح المرأة مزيدا من الاطمئنان على مختلف شؤونها، سواء في البيت أو في مجالات عملها، مما يصنع من وجودها كأحد أفراد المجتمع الفاعل طاقة جديدة تضاف إلى شريكها الرجل.

الاقتراح والتعديل

بشأن المقترحات المقدمة من أعضاء المجلس وفق المادة الثالثة والعشرين من نظام الشورى، والتي من أهم المواد التي تتيح للمجلس دورا مهما في ممارسة مهامه التنظيمية (التشريعية)، إذ تتيح المادة لعضو المجلس أو عدد من الأعضاء اقتراح مشروع نظام جديد لسد فراغ تشريعي، أو تعديل نظام نافذ.

وقد تفاعل أعضاء المجلس في السنة الشورية الماضية مع هذه المادة، وقدموا 13 مقترحا لأنظمة جديدة أو تعديل لأنظمة نافذة، من أبرزها مقترح مشروع نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية، ومقترح مشروع تعديل المواد (2، 4، 19، 21، 24، 30، 36، 39) من نظام الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/ 49) والتاريخ 10/ 7/ 1397, ومشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع المياه غير المعبأة، الذي سبق أن وافق عليه مجلس الشورى بقراره ذي الرقم 47/101 والتاريخ 16/ 9/ 1437، وتعديل بعض مواد مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية، الذي سبق أن وافق عليه مجلس الشورى بقراره ذي الرقم 77/151 والتاريخ 24/ 2/ 1436، وتعديل بعض مواد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ 17 والتاريخ 8/ 3/ 1428، والمعدل بالمرسوم الملكي ذي الرقم 54 والتاريخ 22/ 7/ 1436 بالصيغة المرفقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• حساب المواطن" يبدأ توزيع الدعم بعد9 أيام... ولا معلومات عن القيمة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26027397

الرياض - أبكر الشريف

أرجأ وزير العمل والتنمية الاجتماعية علي الغفيص إعلان قيمة الدعم المقدم من برنامج «حساب المواطن» للمواطنين المستحقين إلى الـ21 من كانون الأول (ديسمبر) الجاري، إذ سيتم إعلانه وإيداعه في حسابات المستفيدين، في حين أعلن مدير البرنامج المهندس علي راجحي أن عدد المسجلين تجاوز الـ13 مليوناً، ما بين رب أسرة وتابع.

وأعلنت وزارة العمل أن عدد المواطنين المسجلين في البوابة الإلكترونية لبرنامج «حساب المواطن» بلغ 13.040 مليون مواطن ومواطنة، منهم 3.728.386 رب أسرة، و 9.312.281 تابعاً لرب الأسرة، وسيكون البرنامج شاملاً لمختلف أشكال الدعم الحكومي، من خلال منصة واحدة، في حين بلغت جهود تصحيح بيانات المسجلين في البرنامج أكثر من 900 ألف، وذلك عبر الرسائل النصية والمكالمات الموجهة لتصحيح معلوماتهم.

جاء ذلك، خلال مؤتمر صحافي عقده وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص أمس، بالمركز الإعلامي في وكالة الأنباء السعودية بالرياض، لإعلان سياسات برنامج «حساب المواطن»، بمشاركة المدير العام للبرنامج المهندس علي راجحي.

وفي ما يتعلق بالمبلغ المخصص بمثابة موازنة أولية للبرنامج، تحدث وزير العمل عن طبيعة موازنة البرنامج المتغيرة، المعتمدة في ذلك على ارتفاع وانخفاض أسعار الطاقة، مبيناً أن العلاقة ستكون طردية في هذا الصدد، لافتاً الانتباه إلى أن بيانات المستفيدين وسياسات البرنامج ستخضع للمراجعة من اللجنة الوزارية المقرر عقد اجتماعها كل ثلاثة أشهر. ونوه باستقلالية البرنامج عن البرامج الأخرى ذات العلاقة بالدعم المادي وصرف مخصصات لبعض المواطنين، على غرار برنامج الضمان الاجتماعي، وبرنامج «حافز»، مؤكداً أن برنامج «حساب المواطن» يعنى بتخفيف الأثر عن الأسر جراء الإصلاحات الاقتصادية. وفي شأن قيمة الدعم المخصص المنتظر إيداعه في حساب المواطنين، وما إذا كان هناك حد أعلى وآخر أدنى، شدّد على أن الدعم سيخضع لمعايير ثابتة تحدد بناءً عليها قيمة الدعم المتمثلة بمقدار دخل رب الأسرة وعدد التابعين وأعمارهم، مشيراً إلى أن التاريخ المحدد لبدء الدعم هو الـ21 من كانون الأول (ديسمبر) الجاري، وسيكون الموعد الذي يحدد مقدار الدعم وقيمته لكل مواطن في شكل دقيق.

وقال الغفيص: «إن برنامج حساب المواطن هو أحد البرامج الإصلاحية في رؤية المملكة 2030، ويتكامل مع حزم البرامج والمبادرات التنموية والاقتصادية، التي أطلقتها الحكومة في مسار الإصلاح وتحقيق الاستقرار، بما يعود بالنفع على المواطن»، مضيفاً أن البرنامج جاء بعد دراسات مستفيضة لمساعدة الأسر في مواجهة الآثار الاقتصادية الناتجة من تصحيح أسعار الطاقة والمياه، سواءً في شكل مباشر أم غير مباشر، وضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية الأساسية.

وأوضح الغفيص أن 90 شاباً سعوديا يعملون على تصفية المواد المدخلة والعمليات والتشغيل، في حين تعمل 600 شابة سعودية في أنحاء المملكة على التواصل الفعال مع المسجلين وتصحيح معلوماتهم التي قدموها، والتي ربطت مع الجهات الحكومية، التي قدمت معلومات أقل مما قدمه المواطنون، ولكن المعلومات المسجلة شاملة لكثير من الجهات.

من جانبه، قدّم المهندس علي راجحي عرضاً تفصيلياً خلال المؤتمر عن الحساب.وأفاد بأن سياسات «حساب المواطن» روعيت فيها المبادئ التوجيهية، بهدف توفير الحماية اللازمة للأسر المستحِقة من التأثير المحتمل للإصلاحات الاقتصادية، وأن يكون الدعم نقداً، بناءً على إجمالي دخل وحجم الأسرة، لافتاً إلى أن مقدار الدعم سيكون متغيراً، وسيتم البدء بصرف الدعم للأسر قبل تطبيق أي إصلاحات هيكلية تمسّ المواطن.

وعن الاستعدادات التشغيلية للبرنامج، أوضح راجحي أن البرنامج يتواصل مع أكثر من 18 جهة حكومية ذات علاقة، وجرى تعزيز تجربة المستخدِم وتسهيل إمكان وصوله إلى المعلومة، عبر إضافة عدد من الخدمات إلى البوابة الإلكترونية للحساب، ومنها: الحاسبة التقديرية، التي ستمكّن المستفيدين من معرفة مبلغ الدعم المستحَق في شكل فوري، وكذلك المحادثة الفورية التي ستمكّن المستفيد من التواصل في شكل مباشر مع خدمة العملاء. وشرح راجحي رحلة المستفيد في البوابة الإلكترونية للحساب منذ التسجيل في البوابة، مروراً بالمراحل الأهلية، والاعتراض، والدفع، وكيفية تقديم الشكوى، متناولاً الشروط العامة لأهلية الاستحقاق في البرنامج، ومعايير استحقاق الأسر لقيمة الدعم، والعوامل المؤثرة في مقدار الدعم، وكذلك الرؤية المستقبلية للبرنامج، مشيراً إلى أن البرنامج سيكون شاملاً لأشكال الدعم الحكومي كافة، من خلال منصة واحدة. وأكد أن البرنامج لن يطالب المستفيدين بتحديث بياناتهم في شكلٍ دوري، لافتاً النظر إلى أن المواطن سيكون المسؤول عن تحديث بياناته متى شهدت هذه البيانات أي تغير، منوهاً بما لمسه البرنامج من وعي لدى المواطنين المسجلين في البرنامج، إذ راعوا الدقة الكبيرة في تدوين بياناتهم.

90 يوماً الإقامة خارج المملكة قبل سقوط الدعم... والثروات خارج الحسبة

قال مدير برنامج «حساب المواطن» علي راجحي إن فترة السماح للإقامة خارج المملكة قبل سقوط الدعم هي 90 يوماً، ما لم يقدم المستفيد أعذاراً، مثل العلاج أو مرافقة المريض، وسيكون الدعم متغيراً بحسب مستهلكات اليوم والمعلومات المقدمة من هيئة الإحصاء السعودية. وشدد راجحي على أن الاعتراض متاح لمن حصل على الدعم أو على مبلغ معين أقل مما يرتضيه، وهي آلية ربطت مع إطلاق المشروع، مبيناً أن مقدار الدعم يكون على تركيبة الأسرة، وأعمار من فيها، ومقدار الدخل المفصح عنه، والدخل الذي استحصل من بيانات الجهات الحكومية.

وأكد راجحي أن الدعم هذا موجه إلى الأسر وليس إلى الأفراد، مشدداً على أن الثروات في المرحلة الحالية خارج الحساب، والتركيز على الدخل، الذي يستحصل عليه أفراد الأسرة، والخطأ قابل للتعديل من المواطن أو من فريق المتابعة.

الحياة
AL HAYAT

شوريان: استشعرنا هموم وهواجس المواطنين السنة الماضية من توجيهات الملك

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26027370

الرياض - «الحياة»

أوضح عضوان في مجلس الشورى، عينا بالدورة الشورية السابعة مدة سنة واحدة، أن المجلس استمع إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في خطابه السنوي، وتم تطبيقها في قراراته، موضحين أنهم استشعروا هموم وهواجس وتحديات الوطن، ولعل ما أصدره المجلس، خلال السنة الأولى، يعد رافداً حقيقياً لينهض الأعضاء الذين حضيوا بثقة القيادة، للمضي قدماً في كل ما من شأنه خدمة هذه البلاد المباركة وتحصينها من أي أخطار تحدق بها.

وقال العضو الدكتور هادي اليامي: «ونحن في مجلس الشورى نترقب بكل امتنان الكلمة الضافية، التي سيلقيها خادم الحرمين الشريفين في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة للمجلس، لتشكل بالنسبة لنا نبراساً وخريطة طريق، وتعزز الدور الذي يلعبه المجلس في رفد الجهود الوطنية المخلصة في مسيرة البناء والنهضة والإصلاح».

وأضاف: «وما زال المستقبل واعداً بتقديم المزيد لهذه البلاد، ونحن اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية ولحظات فاصلة في عمر هذه الدولة الفتية، والجميع مدعو للمشاركة في دعم جهود القيادة للانتقال إلى حكومة أكثر فاعلية ومجتمع خلاق ومتفاعل مع مبادرات بلاده».

وأكد اليامي أن مجلس الشورى أثبت أنه يستشعر هموم وهواجس وتحديات الوطن، ولعل ما أصدره المجلس، خلال السنة الأولى، يعد رافداً حقيقياً لينهض الأعضاء، الذين حضيوا بثقة القيادة للمضي قدماً في كل ما من شأنه خدمة هذا البلاد وتحصينها من أي أخطار قد تحدق بها.

بدوره، أوضح عضو مجلس الشورى عضو لجنة الاقتصاد والطاقة الدكتور فيصل آل فاضل أن خادم الحرمين الشريفين بدأ عهده بما شرع فيه من خطوات إصلاحية عامّة، تعهّد باستمرارها وتناميها، وبدأت ملامح الإصلاح الاجتماعي والثقافي والتنموي واضحة للجميع، وإثر توليه مقاليد الحكم أصدر منظومة من الأوامر والقرارات، منها إلغاء عدد من اللجان والهيئات والمجالس العليا، وإنشاء مجلسي الشؤون السياسية والأمنية والشؤون الاقتصادية والتنمية، بهدف رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، ورسم الاتجاهات المستقبلية، وتسريع آلية اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها، كما أصدر أوامره بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية، وتطوير ما يحتاج منها إلى تطوير، بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بمهماتها.

وبين أن للمجلس إسهاماته الكبيرة في تفعيل توجيهات خادم الحرمين الشريفين على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وتعزيز موقع المملكة على المستويين الإقليمي والدولي، واتخاذ خطوات عملية لإعادة هيكلة اقتصاد المملكة وتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص الاعتماد على النفط، وفقاً لخطط مرسومة على المدى القريب، والمتوسط، والبعيد.

وتابع آل فاضل: «وتوالى صدور عدد من الأنظمة والتنظيمات، واستمرت وتيرةُ النهج الإصلاحي الشامل، الذي يؤكده دائماً ويسعى إلى تحقيقه على المستويين الوطني والعالمي، كما جاء عهد الملك سلمان ببشائر التوجه المسؤول نحو تبني نقلة نوعية في الحرية المسؤولة، مع الأخذ برعاية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة كافة، الشرعية والمشروعة، وتمكينها واستثمار طاقاتها على أساس مجتمع مدني متطور، وبناء على رؤية شاملة ومتكاملة وبرنامج تحول وطني، ووفق برنامج زمني واضح للرؤية والبرنامج». وأكد أن اهتمام الملك سلمان بالنظام، وحرصه على تطبيقه على الكبير قبل الصغير، يعد الباب الواسع لتحقيق العدل، وفائدته كبيرة يستفيد منها الوطن بمختلف مناطقه والمواطن أينما كان ومهما كان، وهذا الاهتمام لمسه جميع المواطنين والعالم أجمع وشاهدوا سيادة القانون على الجميع في المملكة.

وزاد آل فاضل: «كما شاهدوا خطط المملكة، من خلال رؤية المملكة 2030، تتحقق على أرض الواقع، من خلال استهدافها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تسعى إلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحية والإنسانية والتعليم، وتمكين المرأة، وتوسيع قدرة الحصول على تقنية المعلومات والاتصال، إضافة إلى البعد الاقتصادي والاستثماري والبيئي، وضمان بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والمقبلة، وجميع أبعاد التنمية المستدامة والمتوازنة».

"الشورى": ثغرات في نظام "المنافسات والمشتريات" تسهل الفساد في المشاريع

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26027372

الرياض - «سعاد الشمراني »

طالبت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى خلال جلسة المجلس أمس (الثلثاء) هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بمعالجة أسباب تزايد حالات تجاوز نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية واقتراح ضمانات للحد من ذلك.

وتلقت اللجنة الرقابية صدمة بعد الاطلاع على عقود المشاريع التنموية الكبرى، إذ إن نسبة المشاريع التي وجد بها مخالفات وتجاوزات تنطوي عليها شبهات فساد بلغت 31 في المئة، وفي ما يخص مخالفات نظام المشتريات الحكومية

ولائحته التنفيذية، فقد بلغت نسبة المشاريع التي وجدت بها مخالفات 45 في المئة، كما لم يتبين للهيئة وجود مخالفات أو تجاوزات في 24 في المئة من إجمالي المشاريع التي وقفت عليها في المرحلة الأولى من الرقابة منذ بداية عمل البرنامج.
وذكرت اللجنة أن ذلك قد يعزى إلى وجود ثغرات في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، يمكن سوء استعمالها، إضافة إلى عدم تطبيق الجهات الحكومية للنظام على الوجه الأمثل.
جاء ذلك خلال مناقشة المجلس لتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ طالبت اللجنة بإلزام الجهات المشمولة باختصاص الهيئة بالإفصاح والإبلاغ عن حالات الفساد التي تكتشفها بحكم الاختصاص والإفصاح عن المعلومات والوثائق والمستندات كافة المتعلقة بها وربطها بقاعدة البيانات الوطنية المشتركة.
وطالبت اللجنة الجهات الحكومية التي تصدرت قائمة الأكثر تقديماً للبلاغات ضدها التي تتعلق بالرشوة بالعمل على محاربة هذه الظاهرة والحد منها ومعالجة وضعها الداخلي.
إلى ذلك، وافق مجلس الشورى على دراسة تعيين القضاة من خريجي كليات القانون أو الأنظمة أو الحقوق وألا يقتصر على خريجي الشريعة فقط، وذلك بعد أن استمع إلى ما أبداه عدد من الأعضاء من آراء وملحوظات بشأن تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن المقترح المقدم من عدد من الأعضاء، إذ تنص الفقرة «د» بعد التعديل على أنه يشترط فيمن يولى القضاء «أن يكون حاصلاً على شهادة إحدى كليات الشريعة بالمملكة أو شهادة أخرى معادلة لها، بشرط أن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان خاص يعده المجلس الأعلى للقضاء، أو أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في تخصص الأنظمة أو القانون أو الحقوق من إحدى الجامعات بالمملكة بشرط أن يجتاز برنامجاً تأهيلياً لمدة سنتين في الفقه وأصوله والأحكام الشرعية ينفذه المعهد العالي للقضاء أو إحدى كليات الشريعة بالمملكة».
ويهدف اقتراح التعديل بحسب مقدميه إلى الإسهام في توفير الكوادر القضائية المؤهلة في الشريعة والقانون في جميع مجالات المنازعات بما في ذلك التجارية والعمالية والمالية والمصرفية والطبية والتأمينية والإدارية والملكية الفكرية، من خلال إتاحة الفرصة لخريجي كليات الحقوق والأنظمة والقانون في المملكة للتقدم للعمل على السلك القضائي بعد حصولهم على التأهيل الشرعي الكافي لشغل الوظائف القضائية.
كما يهدف التعديل المقترح إلى تعزيز دور القضاء المتخصص، وتهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق التنمية واستدامتها على نحو يحفز الاستثمار في جميع القطاعات والمجالات المستهدفة بالخصخصة وفقاً لرؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 والإسهام في توفير الكوادر القضائية المتخصصة المؤهلة، وإيجاد قضاة يعملون في المحاكم الخاصة بالقضاء التجاري والجزائي والعمالي ليكونوا قضاة مؤهلين ليس شرعياً فقط بل بالجوانب النظامية بحيث يكون لديهم المعارف والمهارات للتعامل مع الأنظمة واللوائح.
وكانت اللجنة طالبت في توصيتها التي رفعتها إلى المجلس بملاءمة دراسة المقترح، إذ تبين لها أن القضاء في المملكة أحوج ما يكون إلى هذا التعديل، مشيرة إلى أن تقارير الجهات القضائية يتبين منها وجود أعداد كبيرة من الوظائف القضائية الشاغرة مع حاجة القضاء الماسة إلى زيادة أعداد القضاة، في حين تدفع الجهات القضائية أن من أسباب قلة تعيين القضاة هو التدقيق في الاختيار من المتقدمين، وهذا سيفتح أمام الجهات القضائية مجالات أوسع لزيادة عدد المعينين لسد الاحتياج.

السماح للمواطنين بنقل الركاب
في سياراتهم الخاصة

وافق مجلس الشورى على تعديل بنظام المرور يسمح للمواطنين بنقل الركاب في سياراتهم الخاصة.
كما وافق المجلس في قرار آخر على التعديلات التي تضمنها ملحق اتفاقية الامتياز بين الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) والوثائق المتعلقة بهما.
وطالب مجلس الشورى في قرار آخر مجلس المنافسة بتعزيز التعاون مع الجامعات والمراكز التدريبية الوطنية لبناء الكوادر البشرية المؤهلة وإجراء البحوث والدراسات في مجال المنافسة، وذلك بعد أن استمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لمجلس المنافسة.
وحث المجلس مجلس المنافسة على دراسة تأثير هيمنة الوكالات على المنافسة العادلة وبناء شراكات مع أجهزة المنافسة العالمية المميزة لتنمية القدرات الفنية والإدارية والمؤسسية، ودراسة ضم مهمات حماية حقوق المستهلك إلى مجلس المنافسة لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل، داعياً إلى إجراء دراسة للتحقق من عدم وجود ممارسات احتكارية في السوق العقارية في المملكة.

الحياة
AL HAYAT

"المرور": إسناد سجن الفتيات المخالفات إلى دور الرعاية الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26025178

الدمام - محمد الشهراني

أسندت وزارة الداخلية مهمة حجز الفتيات المخالفات للأنظمة المرورية إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عبر حجز قائدة المركبة المخالفة في أحد دور الرعاية الاجتماعية، مشيرةً إلى أن الأنظمة المرورية ستطبق على النساء والرجال، على حد سواء، في حين يجري التنسيق مع الأمانات والبلديات لرفع السرعات داخل المدن بما يحاكي الواقع، إذ إن الحد الأدنى للضبط المروري 80 كيلومتراً في الساعة.

وألمح مدير الإدارة العامة للمرور في المملكة العميد محمد البسامي، على هامش ملتقى ومعرض السلامة المروية الرابع، الذي تقيمه الجمعية السعودية للسلامة المرورية (سلامة)، بالتعاون مع لجنة السلامة المرورية، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، و«أرامكو» السعودية، وأمانة المنطقة الشرقية، والإدارة العامة للمرور، ووزارة التعليم، ووزارة النقل، بشعار: «دور التقنيات الذكية في تحسين السلامة المرورية»، إلى قرب صدور قرار يغلظ بعض العقوبات المرورية، لرفعها إلى الجهات التشريعية.

وقال: «إن المرور أدخل تقنيات جديدة تقوم برصد السرعات على ستة مسارات»، مضيفاً: «إن من الخطوات الرئيسة التي وضعتها المرور في خطتها هي التوسع في التقنية، واستكمال استخدام التقنية في جميع مناطق المملكة، وأيضاً التوسع في برنامج الرصد الآلي وضبط الإشارات المرورية، والتقليل من تجاوزات السرعة، من خلال نشر رادارات وربط مخالفات الحزام والجوال، مؤكداً أن الجوال السبب الأول في وقوع الحوادث»، مبيناً أن المرور يعمل على إعادة صياغة نظامه، بما فيه تغليظ العقوبات المؤثرة في السلامة العامة، مشيراً إلى أنه في حال الانتهاء من النظام الحديث سيتم رفعه إلى الجهات التشريعية، ثم يبدأ تنفيذه فوراً، وفي القريب العاجل.

وأشار البسامي إلى أن رخص القيادة من خارج المملكة الخاصة بالنساء ستكون بديلة للرخص المحلية في حال توافرت أربعة شروط، منها: أن يكون بين الدولتين اتفاق ثنائي في تبادل الرخص، وسيتم استبدالها بعد التأكد من صلاحية الرخصة والمصوغات النظامية عليها، والتأكد من عدم تزوير الرخصة، والتأكد من صاحبة المركبة أنها قادرة على القيادة، ثم تستبدل فوراً، موضحاً أن «المرور» يعمل على مجموعة من الخطوات، منها: تعليم القيادة، والتثقيف والتوعية، وإعادة النظام، وتغليظ العقوبات، وأيضاً التواصل مع المؤثرين والشركاء الرئيسين، ومنهم وزارة النقل والبلديات، في تحسين بيئة التطبيق وتعيين كوادر نسائية من ضمن مخطط المرور.

من جانب آخر، عرضت إدارة المرور بالمنطقة الشرقية، في معرضها المصاحب، تقنيات حديثة لأنظمة الرصد الآلي تؤمن طريق «الدمام - الجبيل» لرفع درجة السلامة فيه، وذلك من خلال العمل على تركيب كاميرات الرصد الآلي على امتداد الاتجاهين في كل خمسة كيلومترات، ليتم رصد المركبات المخالفة للسرعة المحددة على الطريق، والذي يعتبر من أكثر طرق المنطقة الشرقية في عدد الحوادث، إذ إن من المقرر أن يكتمل العمل عليها قريباً.

وبين مرور المنطقة الشرقية أن الكاميرات، التي يتم تركيبها متطورة، وهي على نظام كاميرات «فترونك» الآلي لرصد المخالفات، ويمتاز برصد اتجاهين متعاكسين في آن واحد، مع استطاعة تحديد كل سرعة لكل مسار، مع تحديد نوع المركبة من حيث الحجم، موضحاً أنه تم تركيبها، وبدأت برصد المخالفات على الطرق ومخالفة المركبات بالسرعات المحددة للسيارات الصغيرة وسرعات الشاحنات.

وأكد «مرور الشرقية» أن هذه الكاميرات ستحد من مخالفات الشاحنات، بحيث يمكنها رصد حجم عرض الشاحنة التي تسير في المسارات غير المخصصة لها ومخالفتها، كما يتم رصد سرعة المخالفات الكبيرة بسرعة 80 كيلومتراً في

الساعة في الطرق السريعة، إضافة إلى رصد المركبات الصغيرة المخالفة للسرعات المحددة في الطرق السريعة، والتي حددت بـ120 كيلومتراً في الساعة.
وركز مرور المنطقة الشرقية في المعرض على إبراز بعض الأنظمة التشريعية، ومنها: عدم مخالفة قائد المركبة في حال قطعه الإشارة الضوئية وقت الطوارئ، استنادا إلى المادة 8/54 من نظام المرور، التي تنص على «عند سماع مركبات الطوارئ والمواكب الرسمية، وكان السائق في ملتقى أو تقاطع الطرق، وجب عليه أن يبادر على الفور إلى إخلاء مكانه، لتأخذ تلك المركبات طريقها من دون أدنى إعاقة».

• تراحم مكة" تقدم 6 مبادرات جديدة للنزلاء وذويهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26025176

مكة المكرمة - «الحياة»
كشف رئيس مجلس إدارة اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم مكة) يحيى الكناني عن ست مبادرات جديدة تقدمها اللجان الأعضاء للفئات المستفيدة من اللجنة.
وأوضح الكناني أن «المبادرات» تمثلت بمنحهم الأولوية في جميع أقسام المستشفيات والمراكز الصحية، عند إبراز بطاقة «تراحم»، و«تعزيز الصحة» لهم، من خلال الفحص الشامل بالمراكز الصحية وبرامج الإقلاع عن التدخين وبرامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي، وربط الأسر المنتجة في «تراحم» بالأسر المستفيدة من جمعية البر، وتزويد الطلاب والطالبات بقسائم «الحقيبة المدرسية»، والتنسيق مع السجون في شأن الملتحقين بمراكز التدريب، وتزويد «هدف» بأسمائهم وتخصصاتهم، لتتمكن من إيجاد فرص وظيفية لهم أو دعم مشاريعهم الناشئة، إضافة إلى حصر الطلاب من أبناء النزلاء لتسجيلهم في صندوق التكافل الطلابي.
جاء ذلك، خلال الاجتماع التنسيقي الذي عقدته لجنة «تراحم مكة» في حضور أعضاء مجلس الإدارة، إذ ناقش المجتمعون عدداً من المقترحات والإسهامات والبرامج والمبادرات المشتركة لخدمة الأسر المستفيدة من اللجنة، إضافة إلى عقد الشراكة المجتمعية وبرامج الأنشطة الثقافية والاجتماعية المزمع تنفيذها داخل الإصلاحية، بمشاركة الجهات الحكومية، للتسهيلات المقررة من قروض بنك التنمية، وفق الاتفاق.

التجارة: 17 جهة حكومية تُنشئ غرفة عمليات للتدخل السريع لتعزيز حماية المستهلكين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1646014

الرياض - واس
أعلنت وزارة التجارة والاستثمار مشاركة 17 جهة حكومية في إنشاء مركز بلاغات وغرفة عمليات مشتركة للتدخل السريع والمباشر، لتعزيز حماية المستهلكين وحفظ حقوقهم.
وأوضحت الوزارة في بيان لها أن هذه الخطة، جاءت بعد أن أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة اليوم , خطة حماية المستهلك، التي تهدف لتعزيز الدور الحكومي في حماية المستهلكين من الارتفاعات غير المبررة لأسعار السلع

والمنتجات، وجميع المخالفات التجارية المتزامنة مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة القادمة، والتدخل السريع والمباشر تجاه أي تطورات تؤثر في حركة العرض والطلب.
وتأتي هذه الخطة في إطار التكامل مع برنامج التوازن المالي ضمن مبادرات رؤية المملكة 2030، وتعزيزاً لأدوار الجهات المعنية بحماية وحفظ حقوق المستهلكين من أي محاولة استغلال لتلك الإصلاحات، وضمان استقرار أسعار السلع، وتمكين المستهلكين من التبليغ عن أي استغلال او مخالفة متعلقة بهذه الإصلاحات في مختلف القطاعات، والرقابة على أداء الجهات في التعامل مع بلاغات المستهلكين.
وبينت وزارة التجارة والاستثمار أنه سيتم العمل على إطلاق تطبيق "بينة" الإلكتروني الذي يمكن المستهلك من معرفة حقوقه والتوعية بالقرارات الإصلاحات الاقتصادية، كما تشتمل الخطة أيضاً التوعية بحقوق المستهلك، وإقامة ورش العمل، ومنح مكافآت تحفيزية للمراقبين الميدانيين.
وتضم الجهات المشاركة في غرفة العمليات المشتركة 17 جهة حكومية وهي: وزارة التجارة والاستثمار، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة النقل، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة البيئة والمياه والزراعة، الهيئة العامة للغذاء والدواء، الهيئة العامة للزكاة والدخل، هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الهيئة العامة للإحصاء، مجلس حماية المنافسة، جمعية حماية المستهلك.

مجلس الوزراء يوافق على ضوابط الدعم المقدم من خلال برنامج "حساب المواطن"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/552320

واس - الرياض

A A

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة، التي عقدها، مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الثلاثاء، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا، ونتائج استقباله معالي وزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند، والمبعوث الخاص لرئيس روسيا الاتحادية للشرق الأوسط والبلدان الأفريقية وكيل وزارة الخارجية الروسية ميخائيل بوغدانوف.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد ، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية ، عقب الجلسة ، أن مجلس الوزراء، استعرض بعد ذلك عدداً من القضايا وتطور الأحداث على الساحات الإقليمية والعربية والدولية، ورحب بإعلان الكويت الصادر في ختام قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة والثلاثين، وتأكيده على أن رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود التي أقرها المجلس في ديسمبر عام 2015 وضعت الأسس اللازمة لاستكمال منظومة التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات، وتشديده على أهمية الدور المحوري للمجلس في صيانة الأمن والاستقرار في المنطقة ومكافحة التنظيمات الإرهابية والفكر المتطرف.
ونوه مجلس الوزراء بالإجماع الدولي الرافض لإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها، مجدداً استنكار المملكة وأسفها الشديد لقيام الإدارة الأمريكية

باتخاذ هذه الخطوة لما تمثله من انحياز كبير ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية الثابتة في القدس والتي كفلتها القرارات الدولية ذات الصلة، ودعوة المملكة للإدارة الأمريكية للتراجع عن هذا القرار والانحياز للإرادة الدولية في تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة.

وعبر المجلس عن التهنئة لجمهورية العراق الشقيقة حكومة وشعباً بمناسبة تحرير أراضيها من آخر معاقل تنظيم داعش الإرهابي، سائلاً الله تعالى أن ينعم العراق وشعبه الشقيق بالأمن والاستقرار والرخاء، كما عبر المجلس عن إدانة المملكة للتفجير الذي وقع في محطة مترو الأنفاق بمدينة نيويورك الأمريكية، مجدداً التأكيد على موقف المملكة الرافض للإرهاب والتطرف بأشكاله وصوره كافة وأياً كان مصدره.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء رحب بما تضمنه قرار مجلس حقوق الإنسان في ختام جلسته الطارئة في جنيف حول الانتهاكات الممنهجة والجسيمة المرتكبة ضد حقوق الإنسان في ميانمار خاصة مسلمي الروهينجا في ولاية راخين، معرباً عن تقدير المملكة وشكرها لمجلس حقوق الإنسان على عقد هذه الدورة الخاصة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجا، وللدول التي دعمت طلب المملكة لعقد هذه الدورة.

وفي الشأن المحلي ثمن مجلس الوزراء رعاية خادم الحرمين الشريفين حفل تكريم الفائزين بجائزة الملك خالد لعام 2017م بفروعها الثلاثة // شركاء التنمية // و // التميز للمنظمات غير الربحية // و // التنافسية المسؤولة // ، وعد ذلك تجسيداً لدعمه - رعاه الله - للمنشآت الوطنية غير الربحية وتشجيعاً لها على مواصلة الجهود الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المثمرة في المملكة.

وأفاد معالي الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي :

أولاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير البيئة والمياه والزراعة ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (175 / 55) وتاريخ 19 / 1 / 1439هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال المصايد البحرية والثروة السمكية ، الموقعة في مدينة (بوجور) بتاريخ 2 / 6 / 1438هـ .

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .

ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التجارة والاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفلبيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال التجاري والاستثماري بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية ووزارة التجارة في جمهورية الفلبين ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثالثاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخارجية ،وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (170 / 54) وتاريخ 7 / 1 / 1439هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جورجيا ، الموقعة في مدينة (تبيليسي) بتاريخ 6 / 8 / 1437هـ .

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .

ابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخارجية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (169 / 54) وتاريخ 7 / 1 / 1439هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية ، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 17 / 1 / 1438هـ .

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإماراتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن إقامة الحوار السياسي الاستراتيجي المشترك بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية .

سادساً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ضوابط الدعم المقدم من خلال برنامج حساب المواطن .

سابعاً:
أقر مجلس الوزراء البدء في التصحيح التدريجي لأسعار بعض منتجات الطاقة.
ثامناً:
بعد الاطلاع على قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 1 / 39 / ق) وتاريخ 6 / 1 / 1439هـ ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات من بينها ما يلي :
1 - الموافقة على خطة حماية المستهلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية .
2 - إنشاء غرفة عمليات مشتركة من عدد من الجهات الحكومية ، لتعزيز حماية المستهلك خلال مدة الإصلاحات الاقتصادية القادمة واقتراح الخطط الإعلامية لهذا التعزيز .
3 - إنشاء مركز اتصال موحد ، وتطبيق إلكتروني (بيّنة) ، وإقامة ورش عمل ، ومنح مكافآت تحفيزية للمراقبين الميدانيين .
4 - وضع خطط توعية بحقوق المستهلك وإبراز أرقام مراكز الاتصال الخاصة باستقبال الشكاوى .
تاسعاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 73 / 38 / د) وتاريخ 29 / 11 / 1438هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية.
عاشراً:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية، وبعد الاطلاع على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (2 - 1 / 39 / ت) وتاريخ 20 / 1 / 1439هـ ، قرر مجلس الوزراء اعتماد الحسابات الختامية للدولة للسنوات المالية (1430 / 1431هـ ، و 1431 / 1432هـ ، و 1432 / 1433هـ ، و 1433 / 1434هـ ، و 1434 / 1435هـ ، و 1435 / 1436هـ) .
حادي عشر:
بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الثقافة والإعلام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (24 / 15) وتاريخ 28 / 4 / 1436هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام الإعلام المرئي والمسموع .
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .
ثاني عشر:
بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 7 / 39 / د) وتاريخ 6 / 2 / 1439هـ ، قرر مجلس الوزراء بأن ينقل إلى وزارة المالية اختصاص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المتعلق بتقديم المساعدات للحالات الفردية من المتضررين من الكوارث المشار إليها في الفقرة رقم (3) من البند (رابعاً) ، والفقرة رقم (9) من البند (سادساً) من ضوابط واجراءات صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من الكوارث من سيول وحرائق ونحو ذلك ، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (246) وتاريخ 21 / 9 / 1426هـ ، وأن تشارك وزارة المالية لمديرية العامة للدفاع المدني في حصر أضرار الحرائق وتقديرها.
ثالث عشر:
وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة، والرابعة عشرة، ووظيفة (سفير) ، وذلك على النحو التالي :
1 - ترقية رجاء الله بن دخيل الله بن عايض السلمي إلى وظيفة (وكيل الرئيس لشؤون الشباب) بالمرتبة الخامسة عشرة بالهيئة العامة للرياضة .
2 - ترقية عزام بن عبدالكريم بن عبدالله القين إلى وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
3 - ترقية عبدالكريم بن فهد بن جاسر الزكري إلى وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التجارة والاستثمار .
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لكل من : وزارة الداخلية، ووزارة النقل، والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حساب المواطن" .. تحقيق الأولويات وجني الأهداف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/12/13/article_1297861.html

كلمة الاقتصادية|

تواصل المملكة العمل على الإصلاحات الاقتصادية، حيث من المتوقع أن تشهد السنة المالية الجديدة تحولات كبيرة في المالية العامة من حيث تنوع مصادر الدخل، وسيبدأ تطبيق ضريبة القيمة المضافة، كما سيتم تطبيق رفع رسوم الطاقة، وذلك بغية الوصول بمستوى الأسعار إلى المستويات العالمية لها، وهذه التعديلات مهمة جدا لإيجاد وصنع نوع من الاستدامة للاقتصاد، رغم ما قد توحيه من آثار مؤلمة قصيرة المدى على المواطن خاصة في بدايات التطبيق، ولأن حكومة السعودية لم تزل تعطي الأولوية للمواطن في اهتمامها فقد أعلن أمس مجلس الوزراء عن اعتماد سياسات برنامج "حساب المواطن"، وتمت جدولة صرف مبالغ الدعم للمستحقين في اليوم العاشر من كل شهر ميلادي ابتداءً من دورة الدفع الثانية في شهر يناير 2018م. وكما أشير إليه أكثر من مرة فإن الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو تخفيف الآثار المحتملة المباشرة وغير المباشرة من الإصلاحات الاقتصادية، فهو برنامج للدعم لكنه دعم موجه للفئات المستحقة له مباشرة، وهذا على خلاف ما كان يحدث سابقا من دعم غير مباشر للأسعار والسلع، فهذا النوع الأخير من الدعم كان يسبب مشاكل عديدة في التجارة الدولية وأيضا يتسبب في هدر الإنفاق، ولا يصل إلى مستحقيه غالبا، فالمستفيد النهائي من الدعم لم يكن على أفضل الأحوال هو المستهدف المقصود، ولذا فإن برنامج حساب المواطن يهتم أساسا باستمرار الدعم وليس إيقافه؛ فالدعم النقدي المباشر في حساب المواطن المستحق يغطي تلك الزيادة في التكلفة الناتجة عن تصحيح أسعار الكهرباء والبنزين، وعن تطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية والمشروبات، لكن الفرق الآن أن هذا الدعم لا يمس الأسعار مباشرة ولا السلع ولا قواعد المنافسة العالمية .

ولأن سياسات البرنامج قد اشترطت أن يكون المستفيد سعودي الجنسية، فالوافد ليس مستحقا للدعم؛ ولهذا فمن المتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية على سوق العمل واضحة جدا، ومن أول أيام التطبيق لهذا البرنامج جنبا إلى جنب باقي الحزم الإصلاحية للأسعار، فهي في مجملها تجعل تكلفة المعيشة التي يواجهها المواطن والعامل الوافد سواء، وهذا لم يكن متحققا في الغالب، فالظروف الاجتماعية التي يواجهها المواطن تتطلب منه مستويات إنفاق غير تلك التي يواجهها العامل الأجنبي، وهذا منح العامل الأجنبي مزايا نسبية في تحديد الراتب وساعات العمل، لهذا فإنه من المتوقع حدوث إصلاحات أساسية في هيكل رواتب العمال الأجانب نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة مع بقاء رواتب العمال السعوديين عند مستويات العرض الحالية، وهذا سيدفع بمزيد من المؤسسات إلى توظيف السعودي لتجنب رسوم العمالة الأخرى .

ومن الواضح جدا أن الإصلاحات التي تعمل عليها حكومة خادم الحرمين الشريفين تمثل مرحلة تاريخية في المملكة، فالحكومة جادة في تحقيق توزان مالي والمضي قدما في هذا البرنامج، وتعمل أيضا، في الوقت نفسه على معالجة مشاكل هيكلية عميقة في الإنفاق الحكومي، لا من حيث التوزيع غير العادل للإنفاق فحسب، بل حتى من حيث الهدر الواضح فيه، فالمحاسبة والمساءلة اليوم تصلان إلى الجميع، ومكافحة الفساد أصبحت ثقافة عامة، وأيضا هناك عمل دؤوب على إصلاح ما فسد من سلوك المجتمع نحو الخدمات الحكومية والاستخدام الجائر للسلع، والمظاهر التي سادت من هدر للإنفاق، كما أن المملكة تعمل بجهد على تمكين المواطن من مقدرات الاقتصاد؛ فإصلاحات سوق العمل واضحة للعيان، وهي إصلاحات مباشرة، وخادم الحرمين الشريفين حريص على أبناء شعبه، فهذه الإصلاحات يجب أن تمر بهدوء وسلاسة، بحيث لا تؤثر في قدرة المجتمع على الإنفاق، وإن كانت ستحسن من سلوكه الاستهلاكي خاصة للكهرباء والمياه، فبرنامج حساب المواطن هو برنامج شمولي، إن كان ظاهره برنامجا للدعم الموجه فهو اقتصادي من جانب دعمه للقدرة الشرائية للمواطن؛ فلا تتأثر الحركة الاقتصادية الكلية، كما أنه داعم للإصلاحات في سوق العمل، ومن جانب آخر فهو ذو آثار اجتماعية بارزة.

توطين الائتلاف.. يبدأ من تدريس أدب الاختلاف!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/552352

أحمد عبدالرحمن العرفج

سَألني شَخصٌ كَريم: «لَو كُنتَ مَسؤولًا فِي وزَارة التَّعليم، مَا المَادَة التي ستُقرِّرها»؟.. فقُلت: لَن أُقرِّر كِتَابًا حَول «كَيف نَتَّفق»، بَل سأَجعل الطُّلَّاب يَدرسون كِتَابًا بعنوَان: «أَدَب الاختلَاف!..«

لَن نَتعَب كَثيرًا فِي هَذه المَادَة، لأنَّها مَوجودة ومُتوفِّرة فِي بطُون كُتب التُّرَاث، وبكميَّات زَاخِرَة، ولَو اتَّصلتُ بذَاكرتي، وطَلبتُ مِنهَا عَناوين الكُتب، التي تَتحدَّث عَن «أَدَب الاختلَاف»، لاستَخرَجَتْ لِي أَهمّها مِثل كِتَاب: «أَدَب الاختلَاف فِي الإسلَام»، للشّيخ «طه العلواني»، وكِتَاب «أَدَب الاختلَاف»، للأُستَاذ «عقيل المقطري»، وكِتَاب «الإنصَاف فِي مَسَائِل الخِلَاف»، للنَّحوي «ابن الأنباري»، وكِتَاب «أَدَب الاختلَاف»، للشّيخ «صالح بن حميد»، ورُبَّما قَبل ذَلك كِتَاب «رَفع المَلَام عَن الأَئمَّة الأَعلَام»، لشيخ الإسلَام «ابن تيمية»، حَول أَسبَاب اختلَاف أَئمّة الإسلَام!..

هَذا فَقَط مَا استَدعته الذَّاكِرَة دُون الرّجوع إلَى المَكتبَات، أَو استدرَاج الحَوَاسيب، واستنفَار «قوقل» لتَقصّي وإحصَاء الكُتب، التي تَتحدَّث عَن «أَدَب الاختلَاف!..«

بَعد هَذا، مِن المُمكن أَنْ أَطرَح سُؤالًا يَقول: لِمَاذا أُركِّز عَلَى أَهميّة تَدريس «أَدَب الاختلَاف والخِلَاف»؟، والإجَابَة بكُلّ سهُولة ويُسر هي: إنَّ مَن يُتَابع مَعَارك النَّاس فِي وَسَائِل التَّواصُل الاجتمَاعي، أَو فِي القَنوَات الفَضَائيَّة، أَو فِي المَجَالِس العَامَّة، يُلاحظ أَنَّ كَثيرًا مِن أَفرَاد المُجتَمع؛ يُعَاني مِن نَقص حَاد فِي أَسَاسيَّات أَدب الاختلَاف، ويَشتَكي مِن أَنيميا حَادَّة فِي فِقه الخِلَاف، وهَذا النَّقص وتِلك المُعَانَاة، يُولِّدان الكَثير مِن المَشَكِلَات والصِّرَاعَات، فِي قَضَايا أَقَل مَا يُقَال عَنهَا أَنَّها خِلَافيَّة، وتَحتَمل أَكثَر مِن وِجهة نَظَر!..

حَسنًا.. مَاذا بَقي؟!

بَقي القَول: لَو دَرّسنا مَادة الاختلَاف والخِلَاف، لقَلّصنا الكَثير مِن المَشَاكِل، ولقَضينَا عَلَى كَثيرٍ مِن بُؤر التَّوتُّر، ولرَدَمنَا حُفر التَّشنُّج، ولتَعوَّدنا عَلَى قبُول كُلّ الآرَاء، دون أَنْ يَسبق سُوءُ الظَّنِّ حُسنَ الفَهم!!..

حقوق الإنسان في الصحافة

كاريكاتير

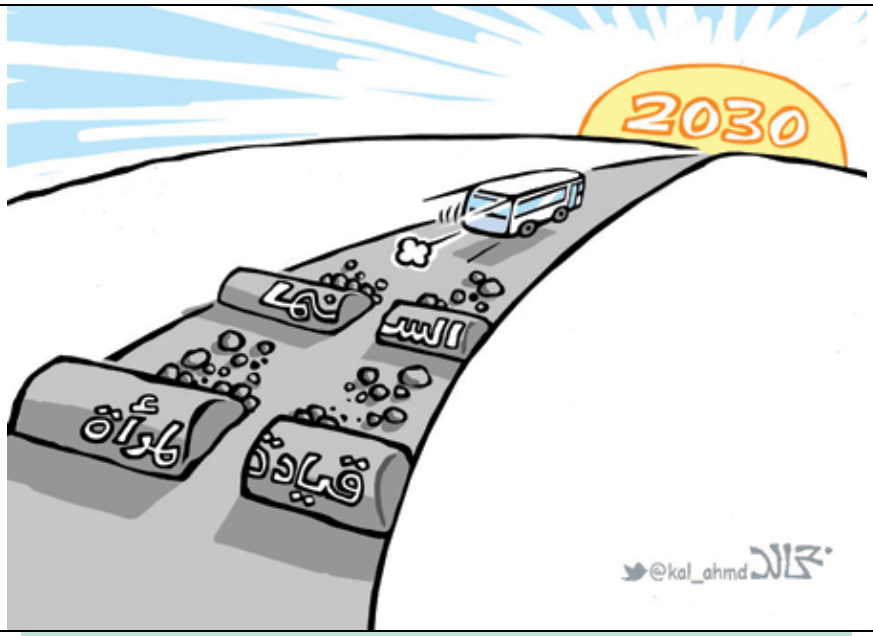

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8290

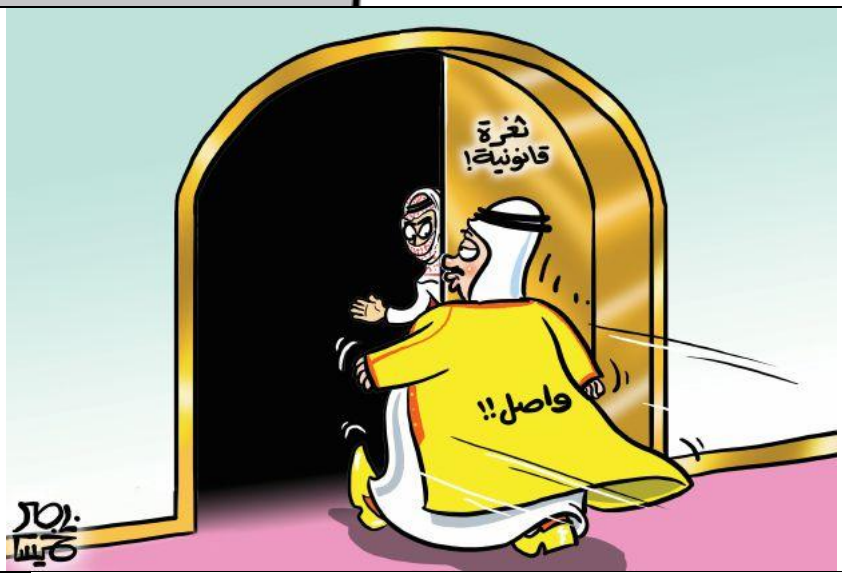

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
25 ربيع أول 1439هـ - 13 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26027454